بسم الله الرحمن الرحيم

الجمـــهورية اليمنيـــة
وزارة الزراعة والري

Republic of Yemen
Ministry of Agriculture &
Irrigation (MAI)

أجنده عـدن

إطار عمل للتعديلات الهيكلية لإصلاح قطاع الزراعة والري

النتيجة رقم (1)

سياسـات وإستراتيجيات الزراعـة اليمنيـة

أبـريل 2000 **م**

C:\My Documents\DATA\WORDFILS\Aden Agenda 1.doc

الفهرس

الموضوع الصفحة

ملخص تنفيذي: 3

1 – المقدمة : 5

2 – الزراعة اليمنية : 6

2 – 1 موقع الزراعة في الاقتصاد اليمني : 7

2 –1 – 1 الأنظمة الاقتصادية الزراعية : 7

2–1–1–1 نظم الإنتاج الزراعي : 7

1 – النباتي : 7

2– الحيواني: 8

3 – الرعوي: 8

4 – الغابوي : 8

5 – السمكي: 9

2–1–1–2 نظم تصنيع المنتجات الزراعية : 9

2–1–1–3 نظم التجارة بالمنتجات الزراعية : 9

2 – 1–2 الناتج المحلي الزراعي : 10

2 – 1– 3 النمو الزراعي : 10

2 – 1– 4 التحيز : 10

2 – 2 موارد القطاع : 11

2–2–1 الموارد البشرية : 11

2 –2 – 2 الموارد الأرضية : 12

2–2–3 الموارد المائية : 12

2 –2 – 3 الموارد المادية : 13

2 –2 – 4 الموارد المالية : 13

2 –3 الخدمات الريفية (الحقلية) : 14

2 –4 الترتيبات المؤسسية : 14

أ– الديوان العام : 15

ب– المكاتب : 15

ج– الهيئات الإقليمية : 15

1– الهيئة العامة لتطوير تهامة : ويناط بها الأعمال التنموية والأنشطة الزراعية في سهل تهامة (الجزء الواقع ضمن محافظة الحديده). 15

2– الهيئة العامة للتنمية الريفية والزراعية بمحافظات صنعاء ، صعده ، حجه : 15

3– الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية بالمناطق الشرقية: 15

د–الهيئات والمؤسسات والشركات العامة المتخصصة : 16

هـ– وحدات المشروعات : 16

2– 5 الصعوبات والمعوقات : 17

3 – الرؤى التجديدية : **18**
3 – 1 المدخل : 18
3 – 2 المبادئ الهادية : 18
3-2-1 المزارعون أولا : 19
3-2-1-1المشاركة: 19
3-2-1-2الملائمة : 19
3-2-1-3الموائمة: 19
3-2-2-1الانتقائية : 20
3-2-2-2الفاعلية : 20
3 – 3 الأهداف التنموية (أهداف السياسة) : 20
3 – 4 السياسات العامة : 21

4 – الخيارات الاستراتيجية : **22**
4 – 1 المستهدفات الاستراتيجية : 22
4 – 2 الأبعاد / الأدوات الاستراتيجية : 23
4 – 3 توجهات / مجالات البرامج : 23
4 -3- 1 التوجهات : 23
4-3-2 المجالات : 24
4 – 3-3 الأولويات : 24

5- خطوة ما بعد الرؤى : **24**
5 – 1 تجذير فكرة التغيير : 24
5 – 2 تعاقب الإجراءات : 24

ملحق 1 **25**

السياسات القطاعية **25**
1 – سياسات البحوث الزراعية 26
2 – سياسات الإرشاد الزراعي 28
3 – سياسات الإنتاج النباتي 28
4 – سياسات إنتاج البذور والمخصبات الزراعية 29
5 – سياسات الوقاية 29
6 – سياسات الغابات ومكافحة التصحر 29
7 – سياسات الثروة الحيوانية : 30
8 – سياسات التسويق 31
9 – سياسات الري 31
10- سياسات المرأة الريفية 32
11 – المشاركة الشعبية (منظمات المزارعين) 33
12 – خصخصة القطاع الزراعي 33
13 – بنك التسليف التعاوني الزراعي 33
14- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي 34
15 – ظاهـرة القات 34

ملحق 2 **35**

الفريق الأساسي لتنفيذ أجنده عدن _____ 35
شارك في إعداد الوثيقة _____ 36
النتيجة رقم (1) _____ 36

ملخص تنفيذي:

يتصف القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية بزراعة الكفاف مستخدما إمكانات قاعدة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي محدودة – ومع ذلك يساهم بحولي 17% من إجمالي الناتج المحلي ، ويشغل ما يزيد عن نصف إجمالي القوى العاملة – والتي تستنزف بشكل جائر نتيجة انحياز نحو الزراعة المروية بالمياه الجوفية ، مع هيكل مختل لأسعار للمدخلات والمخرجات مع تواجد نظم حيازة صغيرة ومفتتة ، وإهمال الأساليب الزراعية التقليدية في أنشطة البحوث والإرشاد الزراعي وعدم مناسبة التقنيات المدخلة والمتطورة والتي لا تلبي احتياجات المزارع ولا تتوافق والموارد المتاحة .

أن أنظمة الإنتاج الزراعي هي الأخرى أدت إلى تدني مستويات الإنتاج بشكلها الحالي المتمثلة في نظام الزراعة المطرية والمروية وتجعل من النشاط الزراعي غير جذاب وغير مستدام ويحتل الإنتاج النباتي والحيواني في مقدمة الأنظمة الاقتصادية الزراعية ، بالإضافة إلى تشكل إنتاج رعوي و غابوي ويندرج ضمن هذه المنظومة الإنتاج السمكي لترابط وتشابك النشاطين في حياة المجتمعات الزراعية والريفية بتقسيماتها الإيكولوجية المختلفة .

إن نظم التصنيع لازالت في مراحلها الأولية معاملة وتصنيعا لـــ (قطن ، تبغ ، خضار ، ألبان ، زيوت ، اسماك وجلود وغيرها).

بالإضافة إلى تواجد شكل لا باس به من أنظمة التجارة بالمنتجات الزراعية تساهم بنسبة جيدة في الناتج الإجمالي ، حيث تشكل الصادرات الزراعية نسبة تزيد عن 30% من إجمالي الصادرات الغير نفطية.

إن لدور التحيز الجاري لقطاع دون آخر آثار سلبية سيئة و بالذات على القطاع الزراعي بمجمل أنشطته ويأخذ التحيز شكل حجم ونسبة الميزانية الاستثمارية المتدنية المقدمة للقطاع الزراعي ورغم أهميته اقتصاديا واجتماعيا وزيادة الاقتصاص منها نسبة تزيد عن النصف مع تحيز لسياسات سعريه و تعرفه جمركية .ومعدلات حماية لغير صالح الزراعة وتبادل غير متكافئ في التجارة الدولية

وتمثل موارد القطاع البشرية والطبيعية والمادية أسس ومرتكز بنية الزراعة فهنالك ما يزيد عن 76.5% من إجمالي السكان يقطنون الريف ،وعلى أساس معدل نمو السنوي 3.5% سيصل عدد السكان في عام 2010الى اكثر من 26 مليون نسمة ، ويتطلب ذلك تحقيق النمو للقطاع الزراعي بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان لتغطية احتياجات السكان المتزايدة .

يقدر إجمالي العاملين في القطاع الحكومي الزراعي بحوالي 14 ألف عامل ، حيث شكل الكادر المؤهل.15% ، والمتوسط 32% ، والإعدادي ومادون 53% .

تمثل الموارد الطبيعية والموارد المادية والمالية أهم المرتكزات التي تقوم عليها البيئة الزراعية وتشكل الموارد الأرضية.

وتمثل الموارد الأرضية الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي نسبة 3% من إجمالي أراضي الجمهورية .

وتمثل كميات الموارد المائية المتجددة سنويا بحوالي 2.1بليون م3، بينما قدرت المياه المستخدمة 2.8بليون م3 ، وقدرت الموارد المادية والمالية (قروض ومساعدات) الرأسمالية الاستثمارية في الخطط الثلاثية والخمسية 72-1997م حوالي 600مليون دولار ، وهذا لا يتجاوز 20دولار للهكتار سنويا ، وهو معدل استثماري ضئيل جدا لا يمكن للزراعة أن تتطور بهذا المنوال المحقق من الاستثمار .

تتركز الخدمات الزراعية في القطاع في تقديم خدمات بحثية والإرشادية وبعض الخدمات الأساسية في مجال وقاية المزروعات والثروة الحيوانية والحجر الزراعي والإقراض الريفي يكتنف العمل الزراعي صعوبات ومعوقات طبيعة ،فنية ،اجتماعية ، اقتصادية مؤسسية وتشريعية .
إن معالجات الصعوبات تتطلب التوجه نحو نمط جديد من المعالجات تنطلق من ربط الواقع المعاش وما استفيد من دروس عبر المراحل السابقة التي مرت بها التجربة الزراعية بشكل خاص والتنموية بشكل عام .
من خلال استيعاب ووعي لتحديات القطاع من تدهور للموارد الطبيعية وتدني المكانة الاقتصادية للزراعة والفقر والجوع المتحسس من قبل معظم المرتبطين بالقطاع الزراعي .
وقد استند لمعالجة الصعوبات والمعوقات إلى انتهاج مبادئ هادية لتحديد الأهداف وصياغة السياسات وتطوير ملامح الاستراتيجية الزراعية في قالبين اثنين هما المزارعون أولا والتدخلات ثانيا. ولتلبية قاعدة القالب الثاني (التدخلات) يتطلب تحديد وتوزيع الأدوار بين أطراف العملية التنموية على المستوى التنفيذي و الخدمي والتسييري بحيث ترتبط سماتها بالتكاملية و التلازميه.
تتمثل الأهداف التنموية للسياسات في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر والنمو المستدام .
وصيغة هذه السياسات في عدد من القوالب وتم تأطيرها في العبارات السياسية العامة المتمثلة في إطار الطبيعي ، الفني ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، التشريعي والمؤسسي ، ولتحقيق هذه السياسات اعتمدت خيارات الاستراتيجية لتحيق مستهدفات زيادة إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني وزيادة الدخول المتولدة من الزراعة والمطرية ، وزيادة إنتاجية الزراعة المروية .
أعتمد على تحقيق المستهدفات الإستراتيجية على أبعاد / وأدوات تمكينها من مزارع مقتدر وتقوية مؤسسية وملائمة وسطية وتوجيه استثماري عبر برامج ترمي إلى التوجه نحو المستهدف ونحو الأدوات الاستراتيجية في مجالات برامج تكنولوجية وإنتاجية وبرامج تمويل واستثمار وتنمية بشرية وبرامج تطوير الإدارة وتحليل السياسات ،من منظور الرؤى التجديدية المبنية على المدى الزمني والمكاني .وتتطلب هذه الخطوات تجذير عملية التغيير بتظافر الجهود الواعية واقتناعه بالمشاركة واتخاذ إجراءات تسمو ومتطلبات التغيير ترتبط بتحليل ما بعد الرؤى المرتبطة باستقراء للواقع واستيعاب مضمون فكرة التغيير ذاتها لما بعد الرؤى التجديدية .

1 – المقدمة :

يتضمن التخطيط الاستراتيجي وضوح الرؤى والتصورات المستقبلية لتحقيق الأهداف التي من شأنها تلبية الاحتياجات من خلال وصف الخطوط العريضة ورسم الطرق التي تؤدي إلى الوصول للغايات المنشودة وتوضيح الاستراتيجية الزراعية وكيفية تعبئة الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادي لتنفيذ أهداف السياسة الزراعية .

ويأتي إعداد سياسات واستراتيجية التنمية الزراعية في ظل التحديات الراهنة التي تواجه القطاع الزراعي ، والتي يأتي في مقدمتها تدهور الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الزراعة ، إضافة إلى تدني المكانة الاقتصادية للزراعة ، وتحسس معظم المرتبطين بالقطاع الزراعي للفقر والجوع .

وعلية فقد قامت وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بتبني إعداد هذه الوثيقة الوطنية الهامة ، حيث سبق ذلك إعداد جملة من أوراق العمل استعرضت واقع القطاع الزراعي وما يعانيه من مشاكل وعقبات تعرقل مسيرته وازدهاره ، متمثلة في :

1 – الحقائق الأساسية لاقتصاديات إنتاج المحاصيل في اليمن
2 – مراجعة السياسات التسويقية وتحليل الإستراتيجيات .
3 –التصورات لتطبيق السياسة الزراعية (مصادر النمو) .
4 – التمويل الريفي .
5 –الإنفاقات العامة في وزارة الزراعة والري .
6 – صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي .
7– تجريد ملكية الدولة للكيانات والأصول الاقتصادية الزراعية .
8– التعاون الزراعي في اليمن .
9– ظاهرة القات.

وقد ساعدت هيئة التنمية الدولية من خلال تقديم العون الفني في إخراج تلك الأوراق بالتنسيق الوثيق مع مشروع دعم الإدارة في القطاع الزراعي .. وقد تمثلت الخطوات العملية في استعراض أوراق العمل في حلقات نقاش واسعة ، خصصت لمناقشة كل ورقة على حدة ضمت جميع الممثلين ذوي العلاقة ، مما تمخض عنها إعداد سياسات قطاعية شكلت قاعدة معلومات هامة للاستفادة منها في وضع وصياغة مضامين هذه الوثيقة ، بالإضافة إلى نتائج حلقات النقاش التي سبقتها في إعداد استراتيجية البحوث والإرشاد الزراعي واستراتيجية الموارد المائية وما تلاها من نتائج حلقات نقاش دراسات الخدمات الزراعية وإصلاح الموازنة والعمالة واستراتيجية النوع واستراتيجية البذور واستراتيجية الثروة الحيوانية.

2 – الزراعة اليمنية :

يعد اليمن بلداً زراعياً بخصائصه الطبيعية والمناخية مقارنة بالمناطق المحيطة به في الجزيرة العربية والخليج .. وإجمالاً يشكل القطاع الزراعي رقماً هاماً في معادلة الاقتصاد اليمني ، ينعكس ذلك من خلال السياسات والاستثمارات التي اتخذتها ووجهتها الدولة خلال السبعينات والثمانينات ، التي لعبت دوراً كبيراً في نمو القطاع الزراعي ، حيث ارتفع إنتاج الفواكه والخضراوات نتيجة الحماية والدعم والمساندة كسياسة للدولة لحماية الإنتاج المحلي حتى وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي . ولكن مع هذا المد كان هناك انحساراً في إنتاج الحبوب وبالذات القمح حيث انخفضت مساحته وإنتاجيته ، ولم يرافق ذلك تغير نسبي في المحاصيل الغذائية الأخرى (ذرة رفيعة ، ذره شامية ...الخ) ، وبالعكس من ذلك ارتفعت النسبة في جانب إنتاج الأعلاف (ذرة شامية ، برسيم ، شعير) وكان يفترض أن يرافق هذا الارتفاع تحسن نسبي في كمية ونوعية الثروة الحيوانية وما يرتبط بها من أنظمة مزرعية .. بالرغم من ذلك لم يحدث سوى تغير طفيف في هذه الأنظمة وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى ضعف ترابط حلقات الإنتاج الزراعي داخلها أولاً ، ومع عوامل الإنتاج خارجها ثانياً وبالذات الاجتماعي منها والاقتصادي .

وتتحكم مصادر المياه في إتباع أنظمه زراعية معينة تتوافق والمصدر المائي ، حيث تسود في اليمن الأنظمة الزراعية التالية :

1 – نظام الزراعة المطرية : وهو النظام الزراعي الرئيسي الذي يحتل حوالي 53 % من مساحة الأراضي الزراعية السنوية .. ففي المناطق متوسطة الأمطار تسود زراعة الذرة والدخن والأعلاف في السهول الساحلية ، أما في السهول الجبلية فيزرع القمح والشعير والذرة والعدس ، أما في المناطق عالية الأمطار (في المرتفعات والمدرجات) فتزرع فيها الذرة والذرة الشامية والقمح والشعير وبعض البقوليَات والفواكه إضافة إلى البن والقات .

2 –نظام الزراعة المروية : حيث يندرج ضمن هذا النظام الري بالآبار والسيول و الغيول 47% ويشكل نظام الزراعة المروية بالآبار نسبة 30 % ، والري السيلي نسبة 12 % ، وأما نظام الزراعة المعتمدة علي مياه الغيول فتشكل نسبة 5 % ... وأما المحاصيل المنزرعة بهذه الأنظمة تسود فيها مختلف المحاصيل الحقلية والبستانية ،وفقا للنظم المحصولين وبحسب الأقاليم البيئية المختلفة ، وكذا المحاصيل العلفية الأخرى الخاصة بتغذية وتربية الثروة الحيوانية.

2 – 1 موقع الزراعة في الاقتصاد اليمني :

تشكل الزراعة موقعاً اجتماعياً حيوياً في الاقتصاد اليمني ... إذ يتولد عنه أكثر من 17 % من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من6% من حصيلة مدخلات البلاد من العملات الأجنبية ، كما يعتمد عليه حوالي 75% هم سكان الريف في اليمن .

2 – 1 – 1 الأنظمة الاقتصادية الزراعية :

تتسم الزراعة اليمنية بتفاوت الخصائص المناخية ، خاصة معدلات الأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة واختلاف الظروف الطبوغرافيه .. مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية والذي ساعد على تنوع الإنتاج .. إذ أن اعتماد العديد من المناطق على الزراعة المطرية يؤثر على استدامة الإنتاج الزراعي ، ناهيك عن ضعف الإنتاجية لوحدة المساحة .. كما تعتمد مناطق أخرى على ضخ المياه الجوفية أو مجموعة الخزانات والسدود أو على الري بالسيول و الغيول والينابيع المائية .

2–1–1–1 نظم الإنتاج الزراعي :

تصنف أنظمة الإنتاج الزراعي إلى : (إنتاج نباتي – حيواني – سمكي) ، بالإضافة إلى تشكل إنتاج رعوي و غابوي .

1 – النباتي :

ويحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي رغم أن مساحة الأرض المزروعة سنويا لا تشكل سوى ¾ مساحة كل أراضي الجيارات الزراعية . وتهيمن مجموعة محدده من المحاصيل على الأراضي المزروعة في مختلف المناطق الزراعية بالمحاصيل الحقلية الرئيسية ، وتحتل الحيز الأكبر من الأراضي المزروعة ، وتمثل الحبوب اكثر من 60 % من أجمالي التركيب المحصولي لعام 1998م ، بينما شكلت كل من الأعلاف والقات والمحاصيل النقدية والفاكهة و البقوليَات والخضراوات النسب 8,8 % و7.6 % و7.1 % و6.6 % و4.9 % و4.8 % على التوالي .. وتتبوأ الذرة الرفيعة مكان الصدارة في المحاصيل الحقلية ، حيث يتم إنتاجها في مختلف المناطق بحيث تغطي أكثر من 40 % من الرقعة المزروعة سنويا.. ويتصف الإنتاج النباتي بضعف الغلة لوحدة المساحة خاصة في الوديان الجبلية والمرتفعات حيث تسود الزراعة المطرية مما يعرض الإنتاج النباتي إلى انخفاض كبير مقارنة بالغلة الإروائيه .. كما أن الزراعة المطرية لا تساعد على التكثيف المحصولي أو على الزراعة المستديمة ، بالإضافة إلى بدائية أساليب الزراعة ، وانخفاض مستوى الدخل وضعف الخدمات المساندة المقدمة مثل الإقراض والإرشاد والبحوث وغيرها.

2- الحيواني:

ويأتي في المرتبة الثانية بعد الإنتاج النباتي من حيث مساهمته في النـــاتج المحلـــي الزراعي ، ومصدر رزق وغذاء للمزارع وأسرته ... تشير البيانات إلى وجود 9.6 مليـــون رأس من المواشي المختلفة ، منها حوالي 4,5 مليون رأس من الضأن وحوالي 4,1 مليـــون رأس من الماعز و1,3 مليون من الأبقار و0.2 مليون من الإبـــل ... إن طبيعـــة الإنتـــاج الحيواني وتأثره بالظروف الطبيعية والمناخية وموسميتها تعد سبباً رئيسياً لتذبذب المعـــروض من منتجاته في الأسواق من حين إلى آخر ، ويقدر الإنتاج السنوي منها حوالي 45 ألف طن من اللحوم الحمراء و61 ألف طن من اللحوم البيضاء و168 ألف طن مـــن الحليـــب و600 مليون بيضة ...

ويتصف الإنتاج الحيواني بتدني معدل الإنتاجية لوحدة الإنتاج نظراً لشيوع الأساليب التقليدية في هذا القطاع . وشكل الإنتاج الداجني الاستثناء ، حيث تحقق نمو سريع في إنتـــاج الدواجن انعكاساً للاستثمارات الكبيرة الخاصة في هذا القطاع .

3- الرعوي:

تغطي رقعة الأراضي الرعوية أكثر من 40% من المـــساحة الكليـــة للـــيمن أي 22.6 مليون هكتار ، وهي المصدر الطبيعي لغذاء الماشية .. إن أسلوب الرعي التقليدي أثر كثيراً على حيوية هذا الغطاء ، وساعد على تعرية التربة وتدهور الأراضي خـــلال العقـــود الثلاثة الأخيرة ، وارتبط هذا بعوامل مؤسسية وفنية أهملت هذا المجال ، وأثرت على الأنظمة الإيكولوجية مما أدى إلى تدهورها ، بالإضافة إلى العوامل التي أفرزتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الحقبة .

4- الغابي :

تغطي الغابات والأحراش (1.5 %) مـــن المـــساحة الكليـــة للـــيمن أي 22ر6 مليون هكتار، حيث تتواجد ضمن هذا الغطاء أنواع نادرة من الأشجار ، وهي في حد ذاتهـــا ثروة طبيعية ، بالإضافة إلى تواجد أنواع وأصناف ذات أهمية اقتصادية يمكن أن تعود علـــى البلد بمردود اقتصادي ، كما أنها تشكل مصدر دائم للوقود إذا ما تم تحسين إدارتها وتطـــوير أشكال تنميتها ... ويعاني هذا الغطاء من أضرار كبيرة وتتمثل في قطـــع الأشـــجار لتـــوفير حطب الوقود ومواد البناء مما سيؤدي إلى القضاء على ما تبقي من هـــذا المـــورد الطبيعـــي الثمين وينجم عنه التصحر وفقدان التنوع البيئي للأراضي .

5- السمكي:

تشير البيانات إلى أن الكميات المنتجة من الأسماك متذبذبة في السنوات الأخيرة عند مقارنتها بالسنوات السابقة بسبب قدم وسائل الإنتاج المستخدمة وضعف الأجهزة المؤسسية وغياب الأنظمة والقوانين التي تنظم استغلال الثروة السمكية .

إن إمكانية التوسع في مجال الإنتاج السمكي لازال كبيراً ، حيث إن الكميات المنتجة من الأسماك تقدر بحوالي 90 ألف طن ، وتشير بعض التقديرات الأولية إلى أن الإنتاج السنوي من الأسماك بأنواعها المختلفة يمكن أن يصل إلى 400 ألف طن في حالة الاستغلال الكفء لهذه الثروة بالطرق الحديثة دون إحداث الضرر بالمخزون .

يتم توفير حوالي 04% من إجمالي الإنتاج من المياه الإقليمية في البحر الأحمر ، حيث تبلغ القرى السمكية حوالي 40 قرية أو تجمع سمكي على ساحل تهامة ، ويتم توفير 60 % من إجمالي الإنتاج من خليج عدن والبحر العربي ، وأهم مناطق الإنتاج هي : ساحل حضرموت والمهرة و سقطرى و باب المندب.

وقد بلغ متوسط الاستهلاك للفرد حوالي (6 كجم / سنة) ، بينما تشير التقديرات بان معدل استهلاك الفرد يمكن أن يبلغ الضعف عما هو عليه مستوى الاستهلاك الحالي في المناطق الساحلية ، وحوالي (23 كجم/ سنة) في ساحل حضرموت والمهرة ، ولم يتم استغلال القطاع استغلالاً اقتصادياً ، حيث إن النسبة الحالية لما تستغل بعد وتقدّر بحوالي 25%

2-1-1-2 نظم تصنيع المنتجات الزراعية :

يشمل تصنيع المنتجات الأولية الزراعية المتمثلة بـ (القطن والتبغ والخضر وات والأصواف والألبان والزيوت والأسماك والجلود) ، والتي تقوم عليها صناعات بسيطة للأحذية وبعض الصناعات التقليدية.

2-1-1-3 نظم التجارة بالمنتجات الزراعية :

يساهم الإنتاج الزراعي في التجارة الداخلية بنسبة كبيرة ... وفي التجارة الخارجية تتمثل في صادرات الخضار والفواكه (إلى كل من السعودية والأردن وجيبوتي ودول الخليج الأخرى) وصادرات حيوانية متنوعة وجلود وصادرات سمكية طازجة ، بالإضافة إلى دخول كل من العسل القطن والسمك في نطاق المنتجات ذات الأهمية النسبية في مجال التجارة الخارجية ... وقد شكلت الصادرات الزراعية في عام 1998م حوالي 4,6% من إجمالي صادرات اليمن وشكلت الصادرات الغذائية حوالي 2% من إجمالي الصادرات الكلية وتشكل الصادرات الزراعية ما نسبته 8% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي لنفس الفترة .

وفيما يخص الواردات الزراعية نجد أنها في تصاعد مستمر ، حيث وصلت إلى 15,2% من إجمالي الواردات ، حيث تشكل 42% من الناتج المحلي الزراعي . أما الواردات الغذائية فتمثل 13% من إجمالي الواردات الكلية وتشكل 35% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي ، أي أن قيمة الناتج المحلي الزراعي تصل إلى حوالي 331 مليون دولار بالأسعار الجارية لعام 1998م ، وما تم استيراده من الغذاء كلف اليمن 277 مليون دولار لنفس العام .

2 – 1–2 الناتج المحلي الزراعي :

يعتبر القطاع الزراعي قطاعاً أساسياً بين القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي هي عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة التحويلية والتجارة والنقل والتخزين والمواصلات والبناء والتشييد ، والتي تساهم بـ (12% ، 12% ، 9% ، 5%) علي التوالي ... وتشير بيانات الناتج المحلي الزراعي خلال العشر السنوات السابقة إلى أن أرقام الناتج المحلي الزراعي بسعر التكلفة ظلت تتأرجح صعوداً وهبوطاً خلال التسعينات .

2 – 1– 3 النمو الزراعي :

تشير البيانات إن معدل نمو الناتج الزراعي (بما في ذلك الأسماك) أقل من معدل نمو السكان ، حيث قدّر معدل النمو بالأسعار الثابتة في عام 1998 حوالي 1,4% ، ويعتبر معدل نمو كفاف .ولابد من مضاعفة معدل النمو لمواكبة الزيادة السكانية .

2 – 1– 4 التحيز :

إن التحيز لقطاع دون آخر حتماً سيؤدي إلى التأثير السلبي على مجمل النشاط في إطار هذا القطاع ، ومن الملاحظ أن هنالك انحيازاً لغير الزراعة من خلال المعطيات التالية :

- التحيز لغير الزراعة من حيث حجم ونسبة الميزانية الاستثمارية وعدم مراعاة حجم القطاع وأهميته اقتصادياً واجتماعياً .
- تدرج نشط في معدلات الاقتصاص من الميزانية الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي وصل إلى نسبة تزيد عن النصف .
- التحيز في السياسات السعر يه والتعريفة الجمركية ومعدلات الحماية لغير صالح الزراعة ، مما يؤثر سلباً على مجمل النشاط الزراعي .
- تضرر الزراعة من شروط التبادل غير المتكافئة في التجارة الدولية .

2 – 2 موارد القطاع :

إن موارد القطاع المتمثلة بالموارد البشرية والطبيعية والمادية هي الأسس والمرتكز التي تقوم عليها البنية الزراعية ، فمن خلالها يمكن تحديد موقعها في الاقتصاد الكلي . وبنظرة سريعة تحليلية لما هو قائم ومتاح ومستغل يمكن إعطاء صوره متكاملة لوضعية هذا القطاع .

2-2-1 الموارد البشرية :

بلغ عدد سكان اليمن 15.804.654 نسمه وفقا لتعداد عام 1994م ، ويقدّر عدد السكان المقيمين في البلاد 807، 587، 14 نسمه ، منهم 289، 164، 11 نسمه يقطنون الريف (أي بنسبة 76.5 % من إجمالي السكان المقيمين) ، ويقدّر عدد سكان المناطق الحضرية حوالي 518، 423، 3 نسمه بنسبة 23.5 % .

وفي ظل زيادة السكان بمعدل نمو سنوي 3.7 % (والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم) ، سيصل عدد السكان في عام 2010 إلى اكثر من 26 مليون نسمة ، الأمر الذي يتطلب تحقيق نمو في القطاع الزراعة بمعدلات أكبر من معدلات نمو السكان لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان .

وفي غضون الـ 20 عاماً القادمة سيزداد عدد سكان الريف بأكثر من 8 مليون نسمه ، كما تشير التقديرات بأن 18.8 % من سكان الريف فقراء ، وما لم يتم العثور على سبل لاستيعاب العمالة الزائدة في الاقتصاد الريفي فإن الفقر الريفي سيظل يتزايد بصورة مطردة.

الوضع الحالي للموارد البشرية في القطاع الحكومي الزراعي: تشير دراسة العمالة في القطاع الزراعي(1997) إلى أن إجمالي العاملين حوالي 14ألف ، حيث يشكل الكادر المؤهل العلمي التخصصي 15% ، والمؤهل المتوسط 32% ، ومؤهل إعدادي ومادون 53% ، تشكل إمكانات كمية وكيفية يمكن تنميتها إذا استخدمت بكفاءة وفاعلية وإنصاف .

2 –2 – 2 الموارد الأرضية :

تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية 555.000 كيلومتر مربع بدون الربع الخالي (55.5 مليون هكتار) .وتتوزع استخدامات الأراضي في الجمهورية كالتالي:

54 % تساوي 30 مليون هكتار أراضي صخرية وصحراويه وحضريه.
40 % تساوي 22.6 مليون هكتار أراضي رعوية.
3 % تساوي 1.5 مليون هكتار أراضي غابات وأحراش.
3 % تساوي 1.4 مليون هكتار تحت الاستثمار الزراعي.

أما الأراضي التي تحت الاستثمار الزراعي فيزرع منها سنويا ما بين 890.000 هكتار و 1.300.000 هكتار حسب كمية الأمطار الهاطلة . ومن بيانات عام 1998م يمكن تقسيم الأراضي الزراعية حسب نوعية الاستغلال الزراعي كالتالي :

(2، 60 % محاصيل حبوب و1، 7% محاصيل نقدية و6,6% فاكهه و8، 4 % خضروات و9، 4 % بقوليَات و8، 8 % أعلاف و6، 7% قات) .

كما تقسم الأراضي الزراعية حسب اعتمادها على مصدر المياه تحت الأنظمة الإنتاجية المختلفة كالتالي :

53 % من الأراضي الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.
30 % تعتمد على المياه الجوفية المستخرجة من الآبار.
12% تعتمد على مياه السيول.
5% تعتمد على مياه الغيول.

وتعاني اليمن من مشكلة تدهور الأراضي الزراعية في بعض المناطق والمتمثلة في زيادة نسبة ملوحة التربة ، مما يترتب عليه خفض في الإنتاجية ، وكذا ازدياد نشاط وتحرك الكثبان الرملية خاصة في كل من مناطق تهامة ودلتا أبين ووادي حضرموت والجوف ومأرب و شبوه ... وتفيد التقارير بأن حوالي (3 – 5 %) من الأراضي الزراعية في اليمن معرضة سنوياً لمداهمة الرمال وبالتالي تصحرها .

2–2–3الموارد المائية :

تعاني اليمن من شحه الموارد المائية ، حيث تتراوح معدلات هطول الأمطار بين 50 – 250 مم/سنه في الهضبة الصحراوية والسهول الساحلية وتزداد عن ذلك تدريجيا وقد تبلغ 1200 مم/سنة في جنوب المرتفعات الغربية .. وتقدر كميات المياه الجوفية التي يتم سحبها من الأحواض المائية سنويا حوالي 135% مقارنة بكميات التغذية للأحواض الجوفية ، الأمر الذي يسبب انخفاض مستوى الماء للأحواض الجوفية وتدني نوعيتها وتملحها ... وتشير البيانات إلى أن كمية المياه المتجددة سنوياً تقدر إجمالا بحوالي 2.1 بليون م^3 ، وإن موارد المياه المتاحة للفرد لن تزيد عن 133 م^3 سنوياً وفقا لإحصاءات الفترة نفسها . وقدّرت كميات المياه المستخدمة في عام 1994م بحوالي 2.8 بليون م^3 ، مما شكل ذلك أكبر معوق للتوسع الزراعي أفقياً ورأسياً ، حيث تعتمد على مياه الأمطار ، مما يجعل الإنتاج الزراعي عرضة للتذبذبات الحادة ، إلى جانب ذلك شيوع ظاهرة الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية عن طريق الحفر العشوائي للآبار، وتشير إحدى الدراسات المتاحة في هذا الجانب أن هذا الاستنزاف يصل في بعض المناطق اليمنية إلى حوالي 400 % مما يشكل ذلك تهديداً خطيراً ليس على القطاع الزراعي فحسب بل وعلى البلد ككل ، بالإضافة إلى الاستمرار في استخدام الأساليب التقليدية في الري ، وعدم إتباع أنظمة الري الحديثة مما يؤدي إلى الفقد في المياه

بنسبة عالية . وما لم تتخذ إجراءات ترتبط بكفاءة وفاعلية وعدالة استخدامه واستغلاله ، فمسألة تطوير ونمو الزراعة ستكون محدودة جداً .

2 –2 – 3 الموارد المادية :

عملت الدولة بمؤسساتها المختلفة منذ السبعينات على تطوير المناطق الريفية من خلال إنشاء بنى أساسية من طرقات ومياه شرب ومنشآت ري ومرافق خدميَه مما ساعد على خلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة في الريف ... وقدّرت القروض والمساعدات الرأسمالية والاستثمارية في هذا المجال منذ الخطة الثلاثية والخطط الخمسية اللاحقة 72–1997م حوالي 600مليون دولار، وذلك من خلال الخطط والبرامج المنفذة من قبل هيئات التنمية الزراعية والهيئات التنموية والمشروعات الزراعية وهذا لا يتجاوز 20دولار للهكتار سنويا ، وهو معدل استثماري ضئيل جدا . ولا يمكنه للزراعة أن تتطور بهذا المنوال المنخفض من الاستثمار ... واتسمت هذه البنى بعدم الاستدامة نتيجة لشحه الموارد التشغيلية وبانتهاء المشروعات ينتهي النشاط التشغيلي لها... وتنمية هذه البنى الأساسية لا تزال مهمة ، ويجب أن تستمر الدولة في تأديتها بحيث تكون قابلة للاستمرار وذلك باشراك المستفيدين للحفاظ عليها وصيانتها وبحسب الأولويات وفي المكان والزمان المناسبين... كما أن القضايا الخاصة بضعف وعدم كفاءة البنية الأساسية يعيق سير الأداء في المشاريع ويؤدي إلى تدهور الإنتاج .

2 –2 – 4 الموارد المالية :

يعاني القطاع بصفة خاصة من عدم كفاية وكفاءة الموارد المالية سواء كانت بالنقد الأجنبي أو النقد المحلي ، وسواء كان ذلك بالنسبة للائتمان قصير أو متوسط أو طويل الأجل ... ويمثل الإنفاق العام في وزارة الزراعة والري 2% من إجمالي الإنفاق العام للدولة ، وحصة القطاع الزراعي في الميزانية الاستثمارية تشكل 7% من الاستثمارات العامة ، وتتصف موازنة وزارة الزراعة و الري بنفقات ديوان عام الوزارة ومكاتبها والهيئات ومحطات التأجير ومزارع الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها ، بالإضافة إلى صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ... ومن خلال تتبع الإنفاق الفعلي للموازنة يلاحظ أن الإنفاق الفعلي أقل من المقترح في الميزانية ... وتشير الاتجاهات الأخيرة للقطاع الزراعي ، وكذلك الأداء للخدمات الزراعية بأن هناك فرصة لإعادة هيكلة النفقات الجارية والاستثمارية ، وذلك لتحقيق فاعلية افضل لتلك الاتفاقات ... إن الاستثمارات في الزراعة غالباً ما تكون لها إنتاجية ضعيفة ، نظرا لان الموارد المخصصة في الموازنة الجارية قليلة جداً بحيث أنها لا تكفى لتغطية التشغيل والصيانة للمرافق القائمة ، وإن التوظيف الراهن من حيث عدد العاملين يفوق احتياجات الوزارة ، ناهيك عن تدنى الأجور والمرتبات ، وبالتالي لا يحصل المزارعون على خدمات عالية الجودة في مجالات البحوث والإرشاد والخدمات الأخرى التي تشكل البنية الأساسية للمناطق الريفية ، والتي عادة ما تكون الحكومة مسئولة عن تقديمها وتوفيرها .ولا يتجاوز معدل الإقراض السنوي خمسة دولار للهكتار ، وهو مستوى منخفض لدرجة البؤس . حيث تقدم الدول المتقدمة زراعيا أكثر من مائة ضعف هذا المبلغ.

2 –3 الخدمات الريفية (الحقلية) :

إن الخدمات الريفية (الحقلية) تتمثل في خدمات : البحوث ،والإرشاد ،والتمويل المدخلات /المستلزمات الزراعية ،و البيطره ، والتسويق وحماية وتنمية الموارد ... حيث تقدم هذه الخدمات من قبل :

1 – القطاع الحكومي : يقدم خدمات : البحوث ، الإرشاد ، التمويل ، المدخلات الزراعية ، المستلزمات الزراعية ، الوقاية ، البيطره ، التسويق ، وحماية وتنمية الموارد .

2 – القطاع التعاوني : يقدم خدمات : التسويق ، مستلزمات ، حماية الموارد ، وتنمية الموارد .

3 – القطاع الخاص : يشارك في تقديم خدمات : التمويل بشكل محدود ، البيطره ، التسويق ، والوقاية ، المدخلات / المستلزمات.

وفيما يلي يمكن إعطاء صورة مبسطة عن بعض أهم الخدمات والمتمثلة في :

البحوث الزراعية :

خدمة عامة تقدم عبر ثمان محطات إقليمية وخمسة مراكز بحثية متخصصة ، ويبلغ عدد الباحثين 310 باحثاً وحوالي 179 فنياً ، ويمثل حملة الدكتورة 16% والماجستير 23% والبكالوريوس 61% من مجموع الباحثين ، ويشكل مجموع الباحثين 22% من مجموع العاملين في الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي (أي أن الباحث يقوم بخدمة حوالي 3600 حائز زراعي) .

الإرشاد الزراعي :

تؤدى عبر أجهزة الإرشاد الزراعي الحكومية التابعة لهيئات التنمية الإقليمية وبعض مكاتب الزراعة في المحافظات البالغ عددها 36 مجمعاً و 258 مركزاً إرشادياً ، ويغطي هذه الخدمة حوالي 385 أخصائي ومرشد وفني إرشادي (بمعدل حوالي 3000حائز لكل مرشد زراعي). وهنالك خدمات إرشادية تنتقل من مزارع إلى آخر .

التمويل الريفي :

يتم تقديم خدمات الإقراض الزراعي عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والصندوق الاجتماعي للتنمية ... ففي بنك التسليف التعاوني الزراعي لا تساعد سياسته ومنهجيته الإقراضيه الحالية على الاستفادة من هذه الخدمة بسبب التعقيدات والروتين الذي يعاني منها البنك . أما صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق التنمية الاجتماعية فلازالا حديثان في تقديم هذه الخدمة . (تم تقييم الخدمات في دراسة إعادة الهيكلة لوزارة الزراعة والري) ... ولاستدامة هذه الخدمة فإنه يتطلب أن يشارك المستفيدون في تقديمها .

2 –4 الترتيبات المؤسسية :

إن وضع السياسات الزراعية وكذلك تنسيق الاستثمارات الوطنية والخدمات العامة في

هذا القطاع وتوجيه خدمات الوزارة كمساندة تنمية الإنتاج الزراعي هي المهام الأساسية للوزارة الزراعية والتي يتم تسييرها وإدارتها وتنفيذها عبر مستويات هرمية ... وتتمثل المستويات الهرمية في :

أ- الديوان العام :

وهو قمة الهرم المؤسسي للقطاع الزراعي ومهمته تتركز في : وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج ، ومتابعة التنفيذ ، وتنسيق الاستثمارات الوطنية ، وإجراء الدراسات ، وصياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ، وتمثيل الوزارة أمام الغير ، ووضع وإعداد الميزانيات التقديرية العامة للقطاع ، والتقييم لمجمل أنشطة القطاع وتحليلها ، ووضع الهياكل والأنظمة واللوائح الداخلية ، وتنظيم الخدمات وتطويرها ،كما يقوم الديوان العام حاليا بتقديم بعض الخدمات الزراعية وجمع المعلومات والإحصائيات الزراعية ، وحماية وتطوير الموارد الطبيعية .

ب- المكاتب :

المكاتب الزراعية في المحافظات التي ليست مشمولة بالهيئات وهي ستة عشر مكتباً زراعياً مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد مكتب للزراعة في أمانة العاصمة ، وهذه تقوم بتنفيذ الأنشطة الجارية من إرشاد ووقاية و بيطره ... كما تنفذ عبر وحدات المشروعات الوطنية أنشطة استثمارية .

ج- الهيئات الإقليمية :

وتقوم الهيئات بالأعمال التنموية في نطاق جغرافي معين وتتركز في تقديم خدمات وتنفيذ أنشطة تنموية زراعية ... والهيئات القائمة هي :

1- **الهيئة العامة لتطوير تهامة :** ويناط بها الأعمال التنموية والأنشطة الزراعية في سهل تهامة (الجزء الواقع ضمن محافظة الحديده).

2- **الهيئة العامة للتنمية الريفية والزراعية بمحافظات صنعاء ، صعده ، حجه :**

تقوم بالأنشطة والأعمال التنموية في نطاق محافظات (صنعاء و صعده وحجة) ، وأخيراً أضيف إليها محافظة رابعة أنشأت حديثاً هي محافظة عمران ، والتي كانت في إطار محافظة صنعاء سابقاً .

3- الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية بالمناطق الشرقية:

وهي مسئولة عن تنفيذ الأعمال والأنشطة التنموية الزراعية في نطاق محافظتي مأرب والجوف فقط حيث لا تغطي كل المناطق الشرقية في البلاد.

د-الهيئات والمؤسسات والشركات العامة المتخصصة :

وتقوم هذه الهيئات بتقديم الخدمات المساندة للتنمية الزراعيـــة والإنتـــاج الزراعـــي ، وتشمل :

1- **الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي:** وتقـــوم بتنفيـــذ البحـــوث الزراعيـــة والإرشادية وتطبيقاتها .

2- **هيئة دلتا أبين وهيئة دلتا تبن :** وهي عبارة عن جهة تقديم خدمة حلج القطن فـــي منطقة عملها

3- **بنك التسليف التعاوني الزراعي :** وهو مسؤول عن تقديم القروض في عموم محافظات الجمهورية .

4- **المؤسسة العامة للخدمات الزراعية :** تقوم بتقديم خدمات توفير مـــستلزمات الإنتاج الزراعي وتغطيتها لأهم المناطق الزراعية من هذه الخدمات .

5- **المؤسسة العامة لإكثار البذور :** تقوم باختيار البذور الجيدة وتطوير الأصناف المحسنة واستدامة جودتها ورفع الإنتاج والمساهمة في الأمن الغذائي والتوسع في المساحة المحصوليه من خلال نشر وانتشار البذور التي تقـــوم بإكثارهـــا وتقديم الخدمات المرتبطة بها.

6- **المؤسسة العامة للحفر** : تقوم بتقديم جزء من خدمات حفر الآبار بشكل مقنن رغم ضعف الإمكانيات المتاحة لديها سواء مالية أو مادية .

7- **الشركة العامة لإكثار بذور البطاطس:** تقوم بدور مـــزدوج بحثـــي وإنتـــاجي وتسويقي بحيث تتكامل مع من المؤسسة العامة لإكثار البذور والشركة لإكثار بذور الخضار في الجانب الإنتاجي وتوسع المساحة المحصوليه بينما تتكامـــل مع البحوث والإرشاد الزراعي في العملية البحثية.

8- **الشركة العامة لإنتاج بذور الخضار:** تتركز خدماتها في تقـــديم مـــستلزمات الإنتاج من بذور الخضر وات الجيدة والمحسنة والعمل على استدامة توافرها مع تغطيتها لمساحة اكبر مما تغطية الجهات الأخرى العاملة في هذا المجال .

هـ- وحدات المشروعات :

يتم من خلالها تنفيذ بعض الأنشطة التنموية مثل :

وحدة مشروع المرتفعات الجنوبية ، والوحدات التنفيذية لمشروع الحفـــاظ علـــى الأراضـــي والمياه في سبع محافظات ، بالإضافة إلى مشروع التنمية الريفية في المحافظات الجنوبيـــة ، ومشروع التنمية الريفية بريمة ، مشروع التنمية الريفية المهرة ، ومشروع البذور والخدمات

الزراعية .....الخ.

2- 5 الصعوبات والمعوقات :

- طبيعية :

تتمثل في (ندرة الأرض ، شحه المياه ، الجفاف / الفيضانات ، تعرية الأراضي ، الزحف صحراوي) .

- فنية :

(تدني مستوى التقنية ، ضعف الهياكل الإنتاجية ، ضعف الزراعة المطرية ، ضعف الإنتاج الحيواني ، تدنى الإنتاجية ، ضعف إدارة المراعي ، عدم ملائمة نمط استخدام المياه) .

- اجتماعية :

(عدم أمن الحيازة ، نمو سكاني مرتفع ، تدنى مستوى الوعي ، تدني الصحة ، سوء تغذية ، ضعف التعليم ، تفاوت نمط الاستهلاك ، تعاطي القات) .

- اقتصادية:

(عدم كفاية التسهيلات المالية ، نقص فرص العمل ، ارتفاع الأسعار، انخفاض الدخول ، تزايد الفقر) .

- مؤسسية :

(ضعف البناء المؤسسي ، فشل إستراتيجية القطاع ، غياب سياسات واضحة ، نقص المعلومات وانخفاض نوعيتها ، تدني القدرات المؤسسية للعاملين ، مشكلة الإنصاف ، تدني الفاعلية والكفاءة) .

- تشريعي :

(ضعف الإطار التشريعي ، عدم تطبيق القانون) .

3 – الرؤى التجديدية :

3 – 1 المدخل :

إن أية رؤية للتجديد في القطاع الزراعي بغية تنميته وتطويره ما هي إلا انعكاس لاستقراء واقع الزراعة اليمنية ... وكما ورد في الفصل السابق ، يمكن الاتفاق على أن أهم المشاكل (المعوقات) التي تواجه القطاع الزراعي يمكن اختصارها في ثلاث تحديات رئيسية هي : (تدهور الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الزراعة ، وتدني المكانة الاقتصادية للزراعة ، وتحسس أو شعور معظم المرتبطين بالقطاع بالفقر والجوع بذهن منفتح وواقعي ومواكب للتغيرات والطموحات والإمكانات المتاحة) ... ويمكن بلورة تلك الرؤية لتصبح بمثابة الإجابة على ثلاثة أسئلة هي : –

- ما الذي تعلمناه من دروس من قراءتنا لواقع الزراعة ؟ فعند تحديد الدروس المستقاة ممّا تقدم نكون قد وضعنا جملة من الاعتبارات (أو المبادئ الهادية) التي يجب أن نرتكز عليها عند تحديد الأهداف .
- ما الذي نريد تحقيقه للنهوض بالزراعة ؟ عند طرحنا وبشكل واقعي للغايات المرجوة نكون قد حددنا الأهداف التنموية نحو تحسين القطاع الزراعي .
- بمَ نهتدي لبلوغ تلك الأهداف ؟ الإجابة على هذا السؤال يجعلنا قادرين لتوضيح ملامح السياسات العامة قبل وضع الاستراتيجية التي سيأتي ذكرها في هذا الفصل .

هذه المنظومة ، الثلاثية المرتكز (مبادئ / أهداف / سياسات) – أطلق عليها " الرؤى التجديدية " والتي يعتقد بأنها ستنير الطريق الآن لأي تغيير لإصلاح القطاع .

إن ما سيورد ذكره من رؤى – بناءً على دراسات تحليلية للقطاع – وبالمشاركة ، قد تمت صياغتها بعد مناقشات مستفيضة مع من يهمه أمر القطاع الزراعي ؛ وعلى كل المستويات (التنفيذ / الخدمة / التسيير ..)

3 – 2 المبادئ الهادية :

لعله من المناسب القول ، واستلهاماً من الدروس المستقاة من واقع الزراعة اليمنية ، بأنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار جملة من المبادئ التي يجب تثبيتها ... ليس عند تحديد الأهداف وصياغة السياسات فحسب ، بل عند تطوير ملامح الاستراتيجية الزراعية وما سيترتب عليها من خطوات تنفيذية أيضا ... التي يمكن وضع هذه المبادئ في قالبين أثنين متعاقبين هما : " المزارعون أولاً " و " التدخلات ثانيا" .

3-2-1 المزارعون أولاً :

لا يمكننا بسهولة وضع المزارع (رجل أو امرأة) في المقدمة دون الالتفات إلى مبادئ ثلاثة هي : (المشاركة والملائمة والموائمة) ، ولكي يبقى المزارعون في المقدمة ، يجب العمل على تهيئتهم في أن " **يشاركوا** " عن وعي وطوعيه خدمة لمصالحهم ، وأن " **يلائمهم** " الوسط الذي ستنمو فيه الزراعة ، بحيث يقبلوا به ويتحملوا تكلفته وفقاً لقدراتهم وإمكانياتهم ، كما يجب أن تتجه تنمية الزراعة " **متوائمة** " مع احتياجات المزارعين وغاياتهم والمعوقات التي تعترضهم .

3-2-1-1المشاركة:

الرجال والنساء في الريف لديهم " الإدراك والوعي " اللازمين لانخراطهم آمنين في تنمية الزراعة ولكن بدرجات متفاوتة وفقاً لما يتلقونه من معلومات حول مستوى مشاركتهم وتحقيقها " لمصالحهم " ... ودرجات الوعي المتدنية في حاجة لرفعها لضمان المشاركة " الطوعيه " والتي بدورها تحقق أقصى الفوائد .

إن المشاركة يجب ألا تقتصر على تنفيذ المهام التنموية بل تتعداها لتشمل أيضاً صياغة وتخطيط وإدارة تلك المهام واتخاذ القرارات بشأنها . ولما للمرأة من دور هام في العملية الزراعية في اليمن ، فإن إشراك النساء الريفيات يصبح ركيزة أساسية لأي منظومة سياسية وإستراتيجية للقطاع الزراعي ... ولاشك بأن النشاط التعاوني بأشكاله الطوعيه يكفل الأدوار المختلفة التي يجب أن يضطلع بها الرجال والنساء على حد سواء .

3-2-1-2الملائمة :

إن التنمية الزراعية وتطويرها تتطلب توفير ووجود وسط ملائم مؤسسياً واجتماعياً واقتصادياً وطبيعياً وتقنياً .

ملائمة الوسط المؤسسي :

يتطلب وضع سياسات وقوانين تلبى متطلبات بنيات مؤسسية حقيقية وملائمة تستطيع تأدية وظائفها الاجتماعية والاقتصادية ... الخ ، بما يخدم مصالح المجتمعات المحلية ويرفع الدور التنموي لهذه المجتمعات (تنظيمات نسوية ، تنظيمات مزارعين وغيرها).

ملائمة الوسط اجتماعيا واقتصاديا :

إن ملائمة الوسط اقتصاديا واجتماعيا يجب أن يصل بالوعي والاستجابة إلى درجة كافية لطرح وحل مشكلة الحيازة ، وتحمل التكلفة ، والحصول على المنافع النسبية ، واستيعاب مدلول الميزة النسبية اقتصادياً .

الطبيعي الفني :

لكي يتلاءم الوسط طبيعيا وفنيا مع الجانب التنموي فيجب إن يرتبط ذلك بملائمة شحه الموارد مع المستهدف وكذلك تلائم المستوى التقني مع المستهدف أيضاً .

3-2-1-3الموائمة:

أن يكون التوجه نحو طلب ، ونحو هدف ، ونحو مشكلة ، وان يكون ملبيا للموائمة .

3-2-2 التدخلات :

لن يحدث أي تجدد في الرؤى دون النظر إلى التدخلات التي يجب أن تقوم بها الأطراف المرتبطة بتنمية الزراعة على كل المستويات التنفيذية / الخدميه / التسييريه ، وذلك

من منطلق الدور الذي ستضطلع به تلك التدخلات وبالذات الحكومية (الدولة) ، والتي يجب أن تكون من سماتها " التكاملية " و " التلازميه " (الترابط) في عملها إضافة إلى مصداقية القائمين بها وتعرضهم " للمساءلة " فيما يقدمونه من أداء ... هذه السمات ، وما دونها لن تؤدي إلا إلى المزيد من العشوائية وعدم الوضوح ولن تتحقق أية أولوية للمزارعين ... غير أن هذه السمات وحدها قد تؤدي إلى شيء من هدر الجهد والمال والوقت ما لم تتصف التدخلات بالانتقائية القائمة على " الأنصاف " والهادفة إلى " تمكين " المزارع لتحقيق مآربه ، وبالفاعلية المرتكزة على" كفاءة " و" استدامة " ما يبذل من جهد ومال ووقت ... وللزمن نظرة لدى اليمنيين يجب أن تتغير إذا أردنا أن نواجه التحديات لتحسين الزراعة ... وللتدخل مستويات أقصاها الدعم الكامل وأدناها التشجيع المحفز .

3-2-2-1الانتقائية :

ليس كل من زرع أو سكن الريف (مستوى التنفيذ) يستحق التدخل الكامل المدعوم ، فهناك من هو قادر على الإسناد الذاتي ولا يستحق غير التحفيز .. كما أنه ليست كل خدمة للقطاع (مستوى الخدمة) يمكن أن تلقى الدعم الكامل لقاء تقديمها ، فهناك خدمات يمكن أن تدعمها الدولة كمعظم البحوث الزراعية ، وهناك خدمات يمكن للدولة التخلي عنها .

ولاشك بأن تسيير (إدارة) قطاع الزراعة عبء يقع بكامله على الدولة ، فليس من المعقول أن يناط بالقطاع الخاص الانتقائية ، كما هو واضح الآن ، يشمل كل أشكال التدخل على مستوى المزارع / المنتج (التنفيذ) ، ومستوى جهات تقديم الخدمات الريفية / الحقلية (الخدمة) ، ومستوى إدارة القطاع (التسيير) ... وللانتقائية فوائد أهمها : توفير وترشيد توظيف الموارد (جهد ، مال ، وقت) ، كما أنها تعزز من تمكين وإنصاف المزارعين .

غير أن الانتقائية دون ضوابط ومعايير يجعل التدخل لا يناله إلا غير مستحقيه ، وتفرغ الانتقائية من محتواها .

3-2-2-2الفاعلية :

التدخلات المتصفة بالفاعلية لابد أن تكون كفئة و مستدامه ، وليس المقصود هنا بالاستدامة في معناها الشامل الذي يحوي الكفاءة والفاعلية والإنصاف ، بل المقصود استمرارية التدخل بنفس الفاعلية ، التدخل الذي يلبي كل مستويات القطاع .. هذا المبدأ الهادي ظهرت أهميته بعد ما درست مؤسسات الخدمات الريفية / الحقلية ، الأمر الذي ترتب عليه توزيع الأدوار (التدخلات) بين الأطراف جميعاً (قطاع عام ، تعاوني ، خاص) (أنظر النتيجة 2 لأجنده عدن) .

3 – 3 الأهداف التنموية (أهداف السياسة) :

بات من المؤكد بأنه في غضون العشرين عاماً القادمة سيتضاعف سكان الريف اليمني بحوالي 12 مليون نسمة ، ولسوف يتزايد الطلب على الغذاء .. حقيقة فإن أكثر من خُمُس سكان الريف يعتبرون من عداد الفقراء ، وما لم يتمكن الاقتصاد الريفي من امتصاص زيادة العمالة فسوف يتزايد تعداد فقراء الريف إلى مستويات يصعب السيطرة عليها حينئذ .. لهذا فإن الهدف العام للسياسات الزراعية هو" تحقيق نمو متزايد – باستدامة وإنصاف – لمخرجات القطاع الزراعي وزيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصا لفقراء الريف " .

وفي إطار هذا الهدف العام للسياسة ، فلقد نتج عن تنفيذ " أجنده عدن "

وضع الأهداف العامة للقطاع الزراعي ، تمثلت فيما يلي:

1- أمن غذائي:

بلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمدة على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي .

2- مكافحة الفقر :

مساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي .

3- نمو مستدام :

تحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي وبمعدلات لا تقل عن معدل نمو السكان .

3 – 4 السياسات العامة :

بعد أن استكملت أطر المبادئ الهادية وفصلت الأهداف التنموية ، يمكن الآن صياغة جملة من العبارات التي – على ضوئها – يمكن الاهتداء بها نحو بلوغ الأهداف التنموية (أهداف السياسة) .

ولعملية صياغة السياسات عدد من القوالب ، غير أنه سيتم هنا تبويب العبارات السياسية تحت عدد من العناصر ، وذلك تسهيلاً للرجوع إليها ... ومن عناصر السياسة ما هو طبيعي (مرتبط بالموارد) ، أو فني (مرتبط بالوسيلة) ، أو اجتماعي (مرتبط بالعلاقة) ، أو اقتصادي (مرتبط بالجدوى) ، أو مؤسسي (مرتبط بالنهج) ، أو مكاني ، أو تشريعي (مرتبط بالضوابط) ... ووفقاً لارتباط هذه العناصر ، والتزاماً بالمبادئ الهادية ، وفي سياق السعي نحو تحقيق أهداف السياسة ، فسوف تؤطر فيما يلي العبارات السياسية العامة للقطاع :

- **الإطار الطبيعي :**

الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية ، وزيادة الإنتاجية من وحدة الموارد ، وتشجيع مشاركة المجتمع في إدارة الموارد ، وحماية الأصول الوراثية ، وحماية الموارد الطبيعة ، وتشجيع إقامة المحميات الطبيعية ..

- **الإطار الفني :**

استخدام مستلزمات الإنتاج بوعي ، مشاركة القطاع الخاص في الأبحاث والأعمال التطبيقية ، العمل على تحديث التكنولوجيا بما يتلاءم مع القدرات المحلية ، زيادة فاعلية عمل البحوث والإرشاد الزراعي ، الاهتمام بالبرامج التدريبية الزراعية ، ورفع كفاءة الأداء للكادر الزراعي .

- **الإطار الاقتصادي/ الاجتماعي :**

التوجه نحو السوق المفتوح للتجارة الزراعية ، إيجاد مصادر تمويل في تبني مشاريع للمزارع الصغير ، استغلال الميزة النسبية للمناخ ، استخدام الموارد الأولية للتصنيع الغذائي ، انتهاج سياسة سعريه زراعية ، التوسع في إقامة الجمعيات التعاونية الزراعية ، توجيه القروض الزراعية للمنتج الحقيقي ، وتشجيع دور المرأة الريفية .

- **الإطار التشريعي / المؤسسي :**

انتهاج مبدأ تخويل السلطات والصلاحيات وتكامل الأدوار المؤسسية المختلفة بما لا يتعارض مع مركزية السياسات ولامركزية الإدارة والتنفيذ ، تشجيع إقامة الشركات التسويقية ، تنظيم الحجر الزراعي ، إيجاد نظام محاسبي محفز للكادر المحلي ، استكمال التشريعات المنظمة للمدخلات والمخرجات الزراعية ، مراقبة استخدام مستلزمات الإنتاج ، فتح مجال المنافسة للتداول في مجال مدخلات ومستلزمات الإنتاج ، وتوفير المعلومات للمنتج والمسوق .

4 – الخيارات الاستراتيجية :

4 – 1 المستهدفات الاستراتيجية :

1- زيادة إنتاج الحبوب خصوصاً القمح والإنتاج الحيواني (أمن غذائي) :

- مساندة فاعلية الخدمات الحقلية لتلبية أهداف وقدرات المنتجين .
- تعزيز أنظمة المعلومات وتحسين نوعيتها .
- إيجاد بدائل غذائية منافسة للقات .
- ضمان أمن حيازة الأرض .
- تحسين قدرات التعامل مع الكوارث الطبيعية (جفاف / فيضان) والحد من حدوثها.
- إزالة السياسات غير المحفزه لإنتاج الحبوب .
- مساندة إيجاد بدائل مقبولة لأنماط الاستهلاك الغذائي .

2- زيادة الدخول المتولدة من الزراعة المطرية (مكافحة الفقر) :

- تعزيز البحوث والإرشاد في المناطق المطرية .
- الحد من التصحر وتدهور أراضي المدرجات .
- إنصاف مزارعي المناطق المطرية عند توفير التسهيلات المالية .
- تفعيل المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية .
- إيجاد فرص لتنويع مصادر الدخل ولخلق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي .

3- زيادة إنتاجية الزراعة المروية (نمو مستدام للقطاع) :

- تحسين كفاءة استخدام المياه الجوفية .
- تفعيل مشاركة المزارعين في إدارة الري من المياه السطحية الجوفية .
- إيجاد نظام حوافز متكامل لوسائل للاستخدام المستدام للموارد المياه والأراضي
- تعزيز البناء المؤسسي لمنظمات المزارعين وتوسيع عضويتها .
- تعزيز البناء المؤسسي لإدارة القطاع (الوزارة) .
- مساندة فرص توسيع الأسواق وتحسين ملاءمتها .
- تكثيف وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الزراعة الموجة للسوق .
- توعية المنتجين بإمكانيات تنوع المنتجات الزراعية القابلة للتصدير .

4 – 2 الأبعاد / الأدوات الاستراتيجية :

أن الأدوات التي تعتمد عليها الاستراتيجية هي :

- **المزارع المقتدر :**

السعي نحو إيجاد المزارع المقتدر ، من خلال التنمية البشرية عبر التدريب والتأهيل ، والتمكين المالي والتنظيمي (التعاون) .

- **تقوية المؤسسات :**

إيجاد مؤسسة قوية وقوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط وتنظيمات تدعم هذا الجانب وتوفر معلومات وبيانات وكادر مؤهل ، وتهيئة وتشجيع المزارعين على العمل الطوعي .

- **ملائمة الوسط :**

يتحقق من خلال توفر حوافز ضرائبية وسعريه مع مسانده قانونية ، وتوفير فرص ومجالات تصديرية ، وحل إشكالية الحيازات بحيث تتلاءم مع متطلبات الوسط المستهدف وكذلك إدخال تقنيات ملائمة تلبي متطلبات خفض التكلفة ورفع معدلات الإنتاجية .

- **توجيه الاستثمار:**

توجيه الاستثمار نحو مشروعات صغيرة مدرة للدخل تتوافق مع متطلبات توفر فرص عمل وزيادة كفاءة استخدام الموارد ، كي ترفد القطاع بمخرجات نوعية وكمية . و إلى توجيه الاستثمارات الحكومية نحو الاستثمار في إيجاد بنية تحتية ضرورية للقطاع .

4 – 3 توجهات / مجالات البرامج :

4 – 3 – 1 التوجهات :

تتمثل توجهات البرامج في:

- **التوجه نحو المستهدفات :**

تخفيض الفقر ، توفير الغذاء ، ترشيد المياه ، تقليل تدهور الأراضي ، زيادة معدل نمو القطاع الزراعي .

- **التوجه نحو الأدوات الاستراتيجية :**

مزارع مقتدر ، مؤسسة قوية ، وسط ملائم ، استثمار موجة .

4-3-2 المجالات :

مجالات البرامج في نطاق مهام وزارة الزراعة والري :

- مجالات البرامج التكنولوجية والإنتاج .
- مجالات البرامج الخاصة للتمويل والاستثمار، والتنمية البشرية .
- مجالات برامج إدارة الموارد الطبيعية والري .
- مجالات البرامج الخاصة لتطوير الإدارة وتحليل السياسات.

4 – 3-3 الأولويات :

تحدد الأولويات في إطار مفهوم الرؤى التجديدية بناء على المدى **الزمني** المحقق للأولوية بحيث أن الفترة الزمنية التي يتطلب وجود العمل التنموي هو معيار لأولويته وتنفيذه قبل أو بعد هذه الفترة تخرجه من دائرة الأولوية . وكذلك بناء على المدى **المكاني** والذي يقصد به أن يكون الموقع فعلاً هو المكان الذي تتوفر فيه متطلبات استغلال الموارد الموجهة للعمل التنموي المستهدف بحيث لا تذهب هذه الموارد هدراً .

5- خطوة ما بعد الرؤى :

إن فكرة التغيير تتطلب تجذيرها بحيث تصل هذه الفكرة إلى الناس فيكون هنالك تقبل واستجابة لها ، لأن عملية التغيير لا يمكن أن تقوم بها جهة واحدة بمفردها ، ولكن يتطلب تظافر جهود الجميـــع عن وعي واقتناع ويشترك الجميع في تحمل مهام ومتطلبات التغيير ذاته ، ومسألة التحذير تلازمها اتخاذ خطوات وإجراءات تتماشى والمستويات التي تصل إليها مراحل التغيير المختلفة .

5 – 1 تجذير فكرة التغيير :

إن تجذير فكرة التغيير تتطلب مقومات تغلغلها أولاً واستخدام الأسلوب المناسب الأكثر تأثيراً لتأدية هذا الدور... ومن منطلق الرؤى التجديدية يتطلب فهم ماهية القطاع الزراعي وتحليل مقوماته الحالية لاستقراء الواقع واستخلاص الدروس ، وبالتالي استيعاب فكرة التغيير المطلوبة لمرحلة ما بعد الرؤى التجديدية المتمثلة بأهمية التعديلات الهيكلية ، واضعين نصب أعيننا الآثار المترتبة عليها عملية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمؤثرة أساسا على فقراء الريف في المدى المتوسط والطويل ، ويتطلب إيضاح ما قد يجنيه المزارع والعاملين في القطاع من فوائد جرّاء تلك الإصلاحات ، حيث إنه يمكن استخدام أسلوب الترويج بمختلف أشكاله التي تؤدي إلى التفاعل التدريجي مع الفكرة وكذلك تجذيرها ورسوخها لدى المعنيين في النهوض بهذا القطاع .

5 – 2 تعاقب الإجراءات :

يقصد بتعاقب الإجراءات حسب مفهوم الرؤى التجديدية هو تتابع الأولويات ذاتها بحيث تحقق الموائمة والتلاؤم والإنصاف .وبتعبير آخر فان تعاقب الإجراءات يتخذ بعدا ضروريا لان بعض الإجراءات لا يمكن تنفيذها إلا بعد أن تنفذ إجراءات محددة ..فمثلا لا يمكن الحد من استنزاف المياه الجوفية دون إصدار قانون المياه ، ودون توفر أجهزة الاستخدام الكفؤ للمياه ، ودون معالجة أسعار مصادر الطاقة اللازمة لضخ المياه ، ودون...وهكذا بالنسبة لباقي الإجراءات التي تأتي تحت كل برنامج ومستهدفا غايات

ملحق 1

السياسات القطاعية

1 – سياسات البحوث الزراعية

للبحوث الزراعية أهمية كبيره في تحقيق أهداف التنمية الزراعية والتنمية المستديمة ومساهمة مباشرة في زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي التخفيف من حدة الفقر ، وستظل خدمة ذات نفع عام على القطاع العام توفيرها ، وبالتالي سيتم ربط وتوجيه برامج البحوث بما يخدم تنفيذ أهداف التنمية الزراعية ، وبما يرفع من كفاءة الإنتاج وتحديد أوليات البحوث والتركيز في البرامج البحثية على الأنشطة ذات الأثر المباشر والسريع على زيادة الإنتاج وتحسينه من خلال الخطط والبرامج البحثية . ستسعى البحوث الزراعية إلى تطوير الإنتاج والإنتاجية على أسس مستديمة ، وتطوير أصناف المحاصيل المختلفة ، وتطوير الإنتاج الحيواني ، وتطوير استخدامات موارد الأراضي والمياه والغابات والمراعي حيث ستعمل على :

1. زيادة إنتاجية المحاصيل من خلال تطوير أصناف محسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية والتي تأقلمت على أنظمة إنتاجية مختلفة ، حيث طبقت علمياً وعملياً في المناطق البيئية الزراعية ، كما وضح توكيد خاص على التحميل للإجهاد الحيوي (أمراض وآفات) والإجهاد الفيزيائي (تحمل الجفاف) ، وخزن جيد ، ونوعيات قابلة للتسويق وقادرة على المنافسة في أسواق التصدير .
2. تطوير تقنيات إنتاج قابلة للتطبيق و مستديمة اقتصاديا ، والتي تؤدي إلى تقليل الاعتماد على موارد المياه الجوفية الشحيحة وتساعد على استغلال كفء لمياه الأمطار .
3. استكشاف تقنيات إنتاج بديلة مع التوكيد على الصيانة واستخدام كفء للمياه وتطوير مستجمعات مياه الأمطار وتحسين تقنيات حصاد المياه .
4. ضمان أمن غذائي على مستوى الأسرة الريفية خاصة لمحاصيل الحبوب و البقوليات للفلاحين الصغار الذين يعيشون على الزراعة ، ويشتغلون في بيئة الزراعة المطرية وبيئة منحلة ، وتحسين كفاءة الفلاحين والمرأة الريفية من خلال تطوير أنظمة الإنتاج والتقنيات التي توفر إنتاج ثابت ومعاملة السلع الضرورية للأسر الريفية .
5. تطوير أنظمة كفئة مستديمة ونظام مكافحة متكاملة مشجع بيئيا والذي يقلل الاعتماد على المبيدات .
6. تطوير أنظمة محسنة لتحقيق زراعة مستديمة ومنتجة بما في ذلك نظام إنتاج متكامل للمحصول والإنتاج البيئي الحيواني ، ونظام تكامل الفاكهة مع الزراعي – الغابوي ، وتكامل العلف مع النظام المزرعي ، ووقف التدهور البيئي عن طريق المشاركة للفلاحين والزبائن المستفيدين .
7. تطوير عملية إدارة خصوبة تربة متكاملة ، باستخدام عدد من الخيارات ، التي تزيد الإنتاج بطريقة مستديمة وزيادة المنفعة لحدها الأمثل من الموارد المز رعية والمدخلات الزراعية المشتراة .
8. تحسين حرية الوصول للعائلات ذات الحيازات الصغيرة والموارد الضعيفة إلى الغذاء الكامل المفيد عن طريق تطوير تقنيات مناسبة التي تعمل على تحسين القوة الشرائية وإنتاج تلك الأغذية في المزرعة وتشجيع نشاطات المرأة الريفية من خلال التدريب .
9. استكشاف الاستخدام المتزايد لحيوانات الجر والأدوات اليدوية المناسبة وآليات ذات كلفة فعالة التي ستزيد من كفاءة العمالة وتقليل العمل الشاق .

10. تحسين غزارة وإنتاج أراضي المراعي الطبيعية والمراعي العشبية من خلال مشاركة المستخدمين ونشاطات إعادة التأهيل .
11. تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية مع التوكيد على الانتخاب والرعاية الصحية وموارد الأعلاف .
12. تعزيز انتشار منافع الجهود البحثية على أساس عدم التمييز بين الجنس من خلال إنتاج التقنيات التي تساعد المرأة الريفية في زيادة دخلها وتقليل العمل الشاق .
13. تطوير وتحسين موارد طبيعية بغرض تحقيق استغلال (أو استفادة) أفضل وأكفأ .
14. تطوير تقنيات للقات والزراعة المعتمدة على القات والتي تساعد على تقليل استخدام المبيدات وزيادة كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاج من وحدة المساحة لحده الأمثل .
15. تقليل الفاقد للمنتجات المزرعيه لما بعد الحصاد من خلال تحسين التناول و تقنيات الخزن وإضافة قيمة لمثل هذه المنتجات ، وكذا المنتجات الثانوية بواسطة تطوير تقنيات الحفظ والمعاملات .
16. تطوير التقنيات الخاصة بالإكثار السريع للبذور ومواد الإكثار الخضري ، على أن تكون مساهمة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي هي إنتاج للمعاهد ذات العلاقة ، وبذرة المربي للمحاصيل الحقلية والبستانية ذات الأولوية وذلك للإكثار اللاحق لبذور الأساس والبذور المعتمدة من قبل المركز الوطني لإكثار البذور في حقول المزارعين ، ستساهم الهيئة أيضا في عمليات التفتيش الحقلي خلال الموسم الزراعي .
17. تقوية العلاقة مع القطاع الخاص في مجالات المصلحة المتبادلة ، كالتدريب ، وتقنية ما بعد الحصاد ، والتسويق والمعاملة ، وتوفير الاستشارات التي ستساعد على حل مشاكله (أي القطاع الخاص) .
18. البدء بوضع سياسة بحثية للقطاع الزراعي لتوفير دلائل باستمرار لتصميم سياسات اقتصاديات الإنتاج الشاملة .
19. إعادة استخدام موارد الأراضي المتدهورة ومقاومة التصحر للأغراض الزراعية وتطوير أنظمة زراعية مناسبة للأراضي المستصلحة التي أعيد استخدامها .

2 – سياسات الإرشاد الزراعي

- تحسين البناء المؤسسي للإرشاد الزراعي من خلال التعديل الهيكلي للكادر ، والإمكانيات اللازمة التي تجعله قادرا على الارتقاء بالمزارع لمستوى التقنيات المتطورة في الإنتاج الزراعي من حيث تنظيم الإنتاج واستخدام الموارد الزراعية الاستخدام الأمثل للوصول لدرجة الكفاءة المطلوبة .
- توثيق الصلة بين الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية ليساعد على نقل وتعميم التكنولوجيا الحديثة والمحسنة ، وكذلك التوصيات الفنية الصادرة عن البحوث الزراعية إلى المستهدفين ، ونقل مشاكل المزارعين للبحوث الزراعية لوضع المعالجات لها .
- تفعيل أسلوب التخطيط المشترك للبرامج الإرشادية الذي يسمح بان يشارك المزارعون في تحديد مشاكلهم وحلها ، وتبني التقنيات الحديثة الموصى بها .
- تطوير نظام المتابعة والتقييم الذي يساعد على تطوير البرامج الإرشادية وبما يخدم الحاجة الملحة للمزارعين .
- إشراك القطاع الخاص والتعاوني في العمل الإرشادي حيثما كان ذلك ممكنا .
- توجيه الإرشاد الزراعي للعمل في مختلف الأنظمة الزراعية .
- استخدام المنهجيات في تنظيم أسلوب العمل الإرشادي .
- تعزيز العلاقة بين الإرشاد الزراعي والمؤسسات الأخرى وذلك من اجل تنسيق الأنشطة والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى هذه الجهات في دعم الرسالة الإرشادية .

3 – سياسات الإنتاج النباتي

- رفع معدلات الإنتاج النباتي من خلال زيادة الغلة من وحدة المساحة .
- إيجاد بيئة ملائمة تساعد على تحسين ظروف وكفاءة إنتاج المحاصيل المطرية وزيادة العائد منها .
- تشجيع زراعة المحاصيل النقدية الموجهة للسوق من حيث رفع كفاءة أساليب الإنتاج والتسويق .
- تحقيق النمو المستديم لإنتاجية الزراعة المروية من خلال التوجه نحو الزراعة المكثفة للمحاصيل ذات الميزة النسبية .
- إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية .

4 – سياسات إنتاج البذور والمخصبات الزراعية

زيادة الإنتاج الزراعي باستغلال الموارد الطبيعية مع الحفاظ عليها وضمان إستمراريتها عن طريق رفع القدرة الإنتاجية لوحدة المساحة كماً وكيفاً ، وباشراك المستهدفين كضمانة أساسية لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة بشكل كفء وذلك من خلال :

- تغطية الاحتياجات المحلية من البذور المحسنة والمخصبات الملائمة.
- إعداد اللوائح المنظمة لقانون تداول البذور والمخصبات الزراعية .
- وضع آلية فعالة للتنسيق بين الجهات المعنية في مجال إنتاج تداول البذور والمخصبات .
- تفعيل دور وحدة مراقبة الجودة وتنسيق أنشطتها وفقاً للمعايير المحلية والدولية .
- استمرار تنفيذ الأنشطة البحثية لإنتاج بذور الأساس والأصناف المقاومة للجفاف.
- توفير المعلومات الفنية البحثية للمستهدفين .
- زيادة الوعي الفني وتدريب الكوادر البشرية للمستهدفين في مجال إنتاج وتداول البذور والمخصبات الزراعية .
- تشجيع إقامة الجمعيات المتخصصة في إنتاج وتوفير البذور والمخصبات الزراعية في مناطق الإنتاج المختلفة .
- رفع كفاءة الرقابة علي المنافذ في مجال البذور والمخصبات .

5 – سياسات الوقاية

- دعم برنامج بحوث الوقاية من الأوبئة والآفات الزراعية.
- تفعيل إجراءات الحجر الزراعي .
- تنفيذ الحملات القومية لمكافحة الآفات المهاجرة والمستوطنة.

6 – سياسات الغابات ومكافحة التصحر

- توفير الشتلات الحراجيه والرعوية وتوسيع مناطق انتشارها وتوفير حوافز لذلك .
- تشجيع إقامة الأحراج الاجتماعية المنطلق من مبدأ الكفاءة الاجتماعية المتاحة .
- التوسيع في تبني إنشاء المحميات الطبيعية وتعميمها من منطلق الحفاظ على الأصول الوراثية والنباتية وحماية البيئة البيولوجية .
- توفير ظروف استثمارية للقطاع الخاص في إقامة المنتجعات الصحية في نطاق المناطق الحراجيه وإدراج استزراع الأشجار المختلطة الحراجية –المثمرة كتجربة أولية .
- تطوير الأطر القانونية من خلال الاستفادة من الأعراف الخاصة بالمراعي الاجتماعية والحراجيه .
- تحسين الإدارة والمحافظة على الغابات والمراعي الطبيعية المساحات الخضراء المتواجدة وتنميتها وإشراك الجهد الشعبي في هذا الجانب .
- تشجيع المزارعين والمؤسسات الاجتماعية على إقامة مصدات الرياح وتشييد المدرجات ومسا قط المياه .
- تنسيق الجهود مع المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية بحماية البيئة في المشاركة بدعم جهود الحكومة في مقاومة تصحر مناطق الأطراف والمعرضة لزحف الرمال .
- تشجيع الأنشطة المدرسية والجامعية والاجتماعية في إنشاء المسطحات الخضراء والحدائق الاجتماعية .

- توسيع المشاركة الاجتماعية في توسيع رقعة مساحة التشييد والتشجير في يوم الشجرة .
- تشجيع استغلال المدرجات بما يحفظ التربة ويدر موارد اقتصادية باستخدام تقنيات تساهم فيها الدولة والمجتمع .

7 – سياسات الثروة الحيوانية :

- تشجيع صغار المزارعين لتكوين وحدات صغيره لإنتاج الألبان وتنظيم جمعيات لجمع الحليب ، وتشجيع تصنيع منتجات الألبان
- .إصدار التشريعات اللازم للمحافظة على الثروة الحيوانية لمنع ذبح صغار الإناث وتحديد الحد الأدنى للذبح .
- تفعيل الحجر البيطري في جميع المداخل الحدودية لمنع دخول الأوبئة والأمراض الحيوانية
- زيادة الخدمات البيطرية وتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا المجال.
- زيادة إنتاج اللحوم البيضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية الإنتاج ، وتقليل تكاليفه وخاصة تكاليف الأعلاف ، ويمكن ذلك بتشجيع إنشاء شركات لإنتاج أعلاف الدواجن باستخدام اكبر قدر من الخامات المحلية المتوفرة .
- زيادة إنتاج اللحوم الحمراء بنشر وتعميم زراعة المحاصيل العلفية ذات القيمة الغذائية المرتفعة التي تحتاجها الحيوانات وتوسيع استخدام العلائق المركزة. .
- تحسين برامج الإرشاد الحيواني الموجهة للنساء الريفيات من حيث أساليب التغذية والرعاية داخل الحظائر ، والتوعية بأهمية مراعاة الحد الأدنى للوزن عند الذبح بحكم أن معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين. .
- الاهتمام بمراكز تطوير السلالات المحلية بالاستفادة من السلالات المستوردة وصولاً إلى سلالات ذات إنتاجية عالية.
- تشجيع القطاع الخاص في القيام بالخدمات الصحية البيطرية وتبنيها .
- التوسع في انتشار الحملات القومية الخاصة بالأمراض والأوبئة الحيوانية .
- رفع وتفعيل مستوى أداء الحجر البيطري الداخلي والخارجي .
- رفع مستوى التدريب الفني البيطري والمعرفة البيطرية بين أوساط المربين والمنتجين .
- الاهتمام بالمناطق الرعوية والرعاة ، والبدء في استخدام مفاهيم الوحدات العلفية ونشر مفاهيمها عبر الوسائل المختلفة .
- تشجيع القطاع التعاوني في نشر وتوسيع التكامل الزراعي الحيواني وتوسيع المزارع الإنتاجية الحيوانية .

8 – سياسات التسويق

- اتباع سياسات تسويقية تتوافق مع اتجاهات الدولة في تحرير التجارة والمتوافقة مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والتي تعمل وفقا لآليات السوق .
- القيام بإعداد الدراسات والبحوث التسويقية ورفع كفاءة الإرشاد التسويقي لتقليل الفاقد ما بعد الحصاد وإدخال التقنيات التسويقية الحديثة .
- تحسين وتطوير كفاءة نظام جمع ونشر المعلومات التسويقية للمساهمة في توفيرها للمستفيدين ، ومساعدة صانعي القرار في رسم السياسات واتخاذ القرارات التسويقية المناسبة.
- تطوير الصادرات الزراعية وجعلها منافسة في الأسواق العالمية .
- تعزيز رقابة الجودة والمواصفات والمقاييس وضبطها للمنتجات الزراعية .
- تحسين ووضع التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمليات التسويق .
- تشجيع وتوجيه الاستثمارات الزراعية التعاونية والخاصة للاستثمار في مجالات التسويق وإعداد الصادرات والتصنيع الغذائي ما أمكن ذلك .

9 – سياسات الري

- رفع كفاءة استخدام مياه الري ، والاستفادة القصوى من وحدة المياه المستخدمة للحصول علي أكبر وحدة إنتاجيه ، واعتماد مبدئي الميزة النسبية والجدوى الاقتصادية للمحاصيل المروية ، وتقليل الهدر الزائد للمياه المستخدمة بإدخال تقنيات وأنظمة ري كفئة وملائمة لتحقيق التوازن بين المياه المتاحة والاحتياجات المائية المتزايدة .
- الاستمرار في تنمية الوديان وإقامة الحواجز المائية ، وإنشاء السدود الصغيرة والتشجيع علي استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار بما يهدف إلى المزيد من تنمية الموارد المائية السطحية ، وتغذية أحواض المياه الجوفية للحد من السحب الزائد لها ، والعمل علي درء وتخفيف أضرار الفيضانات والسيول ، وكذلك الحد بقدر المستطاع من المياه المهدرة التي تذهب إلى البحار.
- وضع واستحداث الأطر المؤسسية والقانونية ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بما يضمن المشاركة الشعبية للمستفيدين في تحمل مسؤوليات تشغيل وصيانة منشآت الري لتخفيف العبء على كاهل الدولة في تحمل هذه المسؤولية.
- الاستفادة من المياه العادمة بعد معالجتها باعتبارها مورد مستمر ، والمحافظة على البيئة واستغلالها في ري النباتات الزراعية غير المقيدة وفي أنشطة اقتصادية وبيئية حيثما كان ذلك ممكنا وبالطرق التي تحافظ علي البيئة من التلوث وتساهم في زيادة المسطحات الخضراء و الأحراج وغيرها .

10- سياسات المرأة الريفية

- تفـــعيل دور المرأة للمساهمة في صياغة سياسات وإستراتيجية التنمية الريفية .
- إشراك المرأة الريفية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الزراعية .
- تشجيع المرأة الريفية لزيادة الإنتاج الزراعي وتقـــديم الـــدعم والتـــسهيلات الإقراضـــيه والتسويقية لها .
- إعطاء دور أكبر للمرأة الريفية للمساهمة في تأمين جزء من الاحتياجات الغذائية وإزالـــة الفقر في المناطق الريفية.
- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير دور الإرشاد النسوي في المناطق الريفية مع التركيز علـــى الأنشطة المدرة للدخل مثل قضايا الاقتصاد المنزلي .
- تشجيع المرأة الريفية لإحياء الممارسات التقليدية والتعاونية في اقتناء وتربيـــة الماشـــية والاهتمام بالزراعة المطرية وتطويرها .

11 – المشاركة الشعبية (منظمات المزارعين)

- مواصلة سياسة الحكومة في تشجيع وتطوير الحركة التعاونية وزيادة المشاركة الشعبية والمبادرات الخاصة للمجموعات والأفراد ، وإطلاق حرية المنافسة إنتاجياً وتسويقياً للنهوض بالقطاع الزراعي .
- تطوير مستوى أداء العمل التعاوني من خلال إدراج المفاهيم والأسس للعمل التعاوني في المناهج التربوية والتعليمية الأساسية والعليا والمتخصصة والتدريبية والإرشادية والبحثية.
- إرساء وتثبيت الجوانب التشريعية والقانونية للعمل التعاوني من خلال استكمال الإجراءات التشريعية بإصدار قانون التعاون ولوائحه المفسرة .
- تبني وإيجاد سياسة ائتمانية كفيلة بتنمية المشروعات الزراعية والتعاونية وتنمية موارد وإيرادات العمل التعاوني .
- دراسة طبيعة ومجال العلاقة بين العمل التعاوني وبين المؤسسات الحكومية وتفعيل جوانب تكامل الجهود فيما بينها .
- تطوير البنية الأساسية للعمل التعاوني ومؤسساته وتحسين هيكليته وتعزيز قدراته وإشراك عناصر التعاون وأنشطتها في مجالات المؤسسات ذات العلاقة بما يخدم تنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال وتوسيع النشاط التعاوني على المستوى العام.

12 – خصخصة القطاع الزراعي

- اتباع الخطة الهيكلية والقانونية في تنفيذ الخصخصة، وتقرير أساليب الخصخصة بحسب المنطق خطوة بخطوة أو على أسس بحسب الحالة موضوع الخصخصة .
- أولوية حسم قضايا ملكية الأرض مقدماً ، و ادارة القضايا الاجتماعية المرتبطة بحقوق المستخدمين بشكل عادل .
- إعطاء الأولوية للمستخدمين في امتلاك هذه المؤسسات المشروعات ، ولكن ليس على حساب مصالح المجتمع.

13 – بنك التسليف التعاوني الزراعي

- أن تضمن تحسينات الإدارة الداخلية تفويضا اكثر، وتحسينا للرقابة الداخلية وإجراءات عمل الموظفين .
- المراعاة والانتباه لتركيز أسعار الفائدة بما يحمي العملاء في إطار العمل الخارجي وتجديد الرؤى عن الحركة التعاونية .
- تنسيق الجهود الإصلاحية فيما بين المؤسسات المعنية والممولين الخارجيين .
- امتداد نطاق الأنشطة لتغطى مجالات التنمية الريفية.
- المراجعة المتعمقة للنماذج البديلة الممكنة لإصلاح بنك التسليف التعاوني الزراعي بما فيها الخصخصة أو تحويله إلى بنك تعاوني متخصص في التنمية الريفية .

14 – صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي

- فعالية وتناسق عمليات الصندوق ،والقيام بعمل خطة تمويل راسخة وملائمة مراعية مستقبله كأداة لتشجيع العملية الإنتاجية .
- الحشد للمجتمعات أساس عمل الصندوق .
- امتداد فعالياته لتغطى ليس فقط البني الإنتاجية والمائية ، ولكن أيضا التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية ، وإعادة التأهيل المنشآت المائية بإيجاد حاصدات المياه ، وتحديث التقنيات في الزراعة والري .
- التقييم المنتظم أساسي للصندوق وضرورة انخراط الممثلين والمستفيدين والمجلس الإداري.
- العمل مع كل المؤسسات التمويلية ذات العلاقة ، وليس فقط مع بنك التسليف التعاوني الزراعي .

15 – ظاهرة القات

- إيجاد البدائل الاجتماعية النشطة المناسبة البديلة للدور الذي يؤديه القات كبديل عامل اجتماعي نشط .
- تشجيع المزارعين للتحول نحو زراعة المحاصيل الأساسية والنقدية ذات العائد الاقتصادي المكافئ .
- تبني وتعزيز وحدة بحوث القات وجمع المختلفة عن شجرة القات داخليا وخارجيا.
- تشجيع البحوث العلمية عن الظاهرة و أثارها اجتماعياً واقتصادياً و صحياً ، والآثار المترتبة عن استخدام المبيدات الكيميائية على محصول القات ، والتعامل مع القات كمحصول يتطلب إرشادا زراعيا .

ملحق 2

الفريق الأساسي لتنفيذ أجنده عدن

1- د. عبد الرحمن محمد بامطرف	نائب وزير الزراعة والري رئيس الفريق الرئيسي لتنفيذ برنامج أجنده عدن
2- عبد الرحمن طرموم	نائب وزير التخطيط والتنمية
3- فريد احمد مجور	وكيل وزارة الزراعة والري
4-م/ عبد الملك احمد العرشي	الوكيل المساعد للإنتاج والخدمات والتسويق
5-م/ محمد عبد الله الارياني	الوكيل المساعد للري
6- نجيب ناصر عوض	الوكيل المساعد للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
7- د. إسماعيل محرم	رئيس هيئة البحوث والإرشاد الزراعي
8- د. محمد حمود الوذن	رئيس بنك التسليف الزراعي
9- علي محمد الصريمي	رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي
01- م/ عبد الملك قاسم الثور	مدير عام التخطيط والمتابعة
11- م/ عبد الرحمن سلام	مدير عام مشروع دعم الإدارة السكرتير التنفيذي
21- كريستوفر وورد	ممثل البنك الدولي

سكرتارية الفريق الأساسي :

-محمد علي عاطف	نائب مدير عام مشروع دعم الإدارة
-علي جنيد علي	مدير إدارة السياسات الزراعية
-عبد الكريم صبره	مدير إدارة التخطيط والتنظيم الإداري

شارك في إعداد الوثيقة

النتيجة رقم (1)

- د. عبد الرحمن محمد بامطرف	نائب وزير الزراعة والري
- م/ عبد الملك قاسم الثور	مدير عام التخطيط والمتابعة
- م/ علي جنيد علي	مدير إدارة السياسات الزراعية
- م/ احمد يحي صبر	مدير إدارة المتابعة والتقييم
- م/ فاروق محمد قاسم	مدير إدارة تخطيط المشروعات
- م/ سلطان عبد الكريم مرشد	مدير إدارة التعاون الفني والاقتصادي